

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :
" وأما الكلب فقد تنازع العلماء فيه على ثلاثة أقوال :
أحدها : أنه طاهرٌ حتى ريقه ، وهذا هو مذهب مالك .
والثاني : نجس حتى شعره ، وهذا هو مذهب الشافعي ، وإحدى الروايتين عن أحمد .
والثالث : شعره طاهر ، وريقه نجسٌ ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى
الروايتين عنه .
وهذا أصحُّ الأقوال ، فإذا أصاب الثوبُ أو البدنَ رطوبةٌ شعره لم ينجس بذلك " انتهى .
(مجموع الفتاوى 21 / 530)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :
" وذلك لأنَّ الأصل في الأعيان الطهارة ، فلا يجوز تنجيس شيء ولا تحريمه إلا بدليلٍ ،
كما قال تعالى : (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ) الأنعام/119 ، وقال
تعالى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ) التوبة/115 ...
وإذا كان كذلك : فالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (طُهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ
يَغْسِلَهُ سَبْعًا ، أَوْ لَاهُنَّ بِالتُّرَابِ) ، وفي الحديث الآخر : (إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ ...) فأحاديثه كلها
ليس فيها إلا ذكر الولوج لم يذكر سائر الأجزاء ، فتنجيسها إنما هو بالقياس ...
وأيضاً : فالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي اقْتِنَاءِ كَلْبِ الصَّيْدِ وَالْمَاشِيَةِ وَالْحَرْثِ ، وَلَا
بَدَ لِمَنْ اقْتَنَاهُ أَنْ يَصِيْبَهُ رَطُوبَةٌ شَعُورِهِ كَمَا يَصِيْبُهُ رَطُوبَةُ الْبِغْلِ وَالْحِمَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ،
فالقول بنجاسة شعورها والحال هذه من الحرج المرفوع عن الأمة " انتهى . (مجموع
الفتاوى 21 / 617 و 619)

قال الشيخ ابن عثيمين :
" وأما مس هذا الكلب فإن كان مسه بدون رطوبة فإنه لا ينجس اليد ، وإن كان مسه
برطوبة فإن هذا يوجب تنجيس اليد على رأي كثير من أهل العلم ، ويجب غسل اليد بعده
سبع مرات ، إحداهن بالتُّراب " انتهى . (مجموع فتاوى ابن عثيمين 11/246)